غير ان هذا البحث لم يغير الموقف الاسرائيلي ، ولم يبدل من شروط اسرائيل بالنسبة لتطبيق الحكم الذاتي ، الذي لا تتعدى صلاحياته صلاحيات اية بلدية . ومما يثبت ذلك قانون اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل الذي اقرته الحكومة كما اقرته اللجنة القانونية التابعة للكنيست ، ثم اقر بالقراءة الاولى في الكنيست . ورداً على قرار الكنيست بشأن ضم القدس ، عشية تجديد المفاوضات في واشنطن ، اتخذ مجلس الشعب المصري قراراً يعلن فيه « ان القدس الشرقية هي عاصمة الفلسطينيين » (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٧/٢) . والجدير بالذكر ان هذا القرار المصري سيرسل الى جميع برلمانات دول العالم ، وهو رد على قرار الكنيست . واعتبرت اوساط في القدس ، هذا القرار تحرشاً من جانب مصر ، ورأته مناقضاً لأقوال السادات ، في هذا الموضوع . وقد عُلم ان السادات وجه عدة مرات ، نقداً شديداً لتأييد الحكومة الاسرائيلية لقانون القدس .

فقد اعلن نائب رئيس الحكومة المصرية فؤاد محي الدين « ان اسرائيل تضع العراقيل في طريق المفاوضات بسبب سياسة الاستيطان ومشروع القدس ، وبسبب مطالبها الامنية المبالغ فيها ، واذا ما استمرت اسرائيل بهذه السياسة ، فإن الامر قد يلزم القاهرة بوقف المفاوضات مرة اخرى » (**المصدر نفسه**) .

وكان مساعد وزير الخارجية المصري ، اسامة الباز قد اعلن ان « على اسرائيل ان تغير ، كلياً ، نظرتها ، قبيل تجديد المفاوضات حول الحكم الذاتي ، وعليها الامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها جعل المفاوضات مستحيلة ، كقانون القدس ، وإقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة » (« **يديعوت احرونوت** »، ١٩٨٠/٧/٣) .

تجدد مفاوضات الحكم الذاتي

بعد اجتماعات واشنطن بين بورغ وكمال علي وبعد وصول لينوفيتش في الاسبوع الاول من تموز وتدخل الرئيس كارتر لدى رؤساء الوفود ، تم الاتفاق على تجديد المفاوضات ، التي استؤنفت فعلاً مساء ١٩٨٠/٧/١٣ ، في فندق مينا هاوس بالقاهرة ؛ وذلك على مستوى اللجان بين مصر واسرائيل ، وقد عقد الاجتماع الاول ، كما وصفه المراقبون ، « وسط اجواء يسودها الاختلاف في وجهات النظر حول القضايا الاساسية ، وعلى رأسها قضية القدس » (« ا. ش. ا » ؛ « **رويتر** » ، ١٤ / ٧ / ١٩٨٠) ؛ فعندما نوقش برنامج العمل الخاص بالمفاوضات « عارض الوفد الاسرائيلي طرح بعض البنود ، زاعماً أن فيها خطراً على أمن اسرائيل ، ووافق الطرفان على الاستمرار في بذل المحاولات في الغد ، وسيقوم ممثلو وفدي اسرائيل ومصر بمحاولة اضافية لاقرار برنامج وجدول الاعمال بعد ان فشلوا مساء امس في ترتيب ذلك » (« ر . إ . إ . » ؛ العدد ٢١٠٥ ، ١٣ ، ١٤ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ٣) .

وكانت مصر قد طرحت في الجلسة الاولى مشكلة الأبعاد القانونية للعوامل التي ادت لتجميد المحادثات ، ومنها مشكلة القدس والمستوطنات في الضفة الغربية ، غير أن الوفد الاسرائيلي رفض ذلك بحجة أن اللجان غير مخولة ببحث هذه المسائل . والجدير بالذكر ، ان محادثات القاهرة لن تبحث سوى المشاكل الادارية ؛ حيث نظمت اصلاً لاعداد ارضية لمناقشات الوفود الاساسية التي ستلتقي في الشهر القادم ، في الاسكندرية .

وفي هذا الاجتماع التمهيدي ، ترأس الوفد الاسرائيلي وزير العدل شموئيل تامير ، اما وفد مصر فقد ترأسه وزير الخارجية بالوكالة ، الدكتور بطرس غالي ، في حين ترأس الوفد الاميركي ، المستشار القانوني لوزارة الخارجية ، روبرت هانزل ، (« ر . إ . إ . » ، العدد ٢١٠٠ ، ٧، ٨/٧/١٩٨٠ ص ٤) .

لقد سبق وأشرنا إلى أن هذه الجولة فشلت في وضع برنامج عمل ، وعليه فقد طلب وزير الخارجية المصرية ، كمال حسن علي من الدكتور يوسف بورغ « تلطيف موقف اسرائيل في المفاوضات ، حيث ان السعودية اوشكت على تأييد اتفاقيتي كمب ديفيد ، واتخاذ مواقف معتدلة تسمح بانضمام السعودية الى مفاوضات السلام » (« ر . إ . إ . » العدد ٢١٠٥ ، ١٣ ، ١٤/٧/١٩٨٠ ، ص ٤) .

وكان بطرس غالي قد استقبل وزير العدل الاسرائيلي بمطلب يقضي بضرورة اشراك